مررت برجل افضل منه ابوه بجر افضل صفة لرجل على تقدير افضل بالرفع فيكون
خبرا تقدما وابوه مبتدا موخرا والجملة في محل الجر بانها صفة لرجل وكثير من لفظ
لا يعمل في الظاهر نحو ان المشددة المفتوحة الهمزة اذا خففت على ما تقرر في محله
ولكن هل يعمل اسم التفضيل في الظاهر اذا تجرد عن معنى الزيادة وصار بمعنى اسم
الفاعل الا ان له تعلا [illegible] الفاعل ام لا ذكر العيني في شرح الدرية الا
لعينة انه اذا كان [illegible] من فعل متعد فانه ينصب المفعول به عند
البعض كقوله تعالى [illegible] من ضل عن سبيله اي عالم من يضل والجمهور
على خلافه ولا [illegible] ما ذكرناه اولا وما طرقه الاحتمال
بطل به الاستدلال [illegible] ما فانه منقوض باسم الفاعل الذي
للمبالغة اذ ليس له فعل [illegible] وبالصفة المشبهة اذ لا فعل لها بمعناها
في الثبوت مع ان كلا منهما يعمل في الظاهر نحو عمرو ضراب غلامه وخالد حسن
كلامه اجيب عن الاول بان ما كان للمبالغة بحمد فهو محمول على ما لم يكن للمبالغة
ولولا الحمل لم يعمل وكيف يعمل وهو مع هذا غير جار على الفعل في الحركات والسكنات
وهنا ذهب الكوفيون الى ان امثلة المبالغة باسرها لا تعمل النصب وان
جاء بعدها منصوب فهو على اضمار فعل تفسره تلك الامثلة وعن الثاني بانها
وان لم يكن لها فعل بمعناها في الثبوت لكنها تشابه اسم الفاعل الذي له فعل بمعناه
في التثنية والجمع والتذكير والتانيث فحملت عليه بخلاف اسم التفضيل فانه وان
كان كالصفة المشبهة في عدم الجريان على الفعل في الحركات والسكنات فهو مخالف
لها من جهة ثبوت تلك المشابهة لها وعدم ثبوتها له عند استعماله بمن
الذي هو الاصل واذا لم تثبت تلك المشابهة له وهذه الحالة فلا يحمل على
اسم الفاعل كما حملت هي عليه واذا لم يحمل في هذه الحالة عليه فلا يحمل عليه في حالة
الاضافة والتعريف باللام بالطريق الاولى فان قلت ولم كان اسم
التفضيل عن اصلا بالنسبة الى اخويه قلت لانهم اجروه مجرى فعل التعجب
لزيد

لزيد في المعنى فلم يجيئوه الا بما يجيء منه غالبا فلما استعمل من موافقا له في لزوم
الافراد كان استعماله على هذا الوجه هو الاصل وانما قلنا غالبا لان من
الافعال ما يمتنع بنا فعل التعجب منه ويجوز بنا افعل التفضيل منه قالوا
زيد انوم من عمرو ولم يقولوا ما انومه و [illegible] الشارحين ان اصل
استعماله ان يكون معه وعلله بامر [illegible] قطعية ولا لنه مع
المفضل عليه اذا تقرر هذا فنقول [illegible] مسئلة الكحل التي عن
بصدد ها وصدد ذكر شرائطها [illegible] التفضيل فيها ارفع
في مظهر ثلاث الاول ان يكون با[illegible] في الاعراب
على شئ ويكون في المعنى صفة لمسبب ذلك [illegible] دا من قبيل الصفات
الجارية على غير من هي له وقيل الشرط ان يكون في اللفظ ثابتا لشئ اما بان
يكون صفة له او خبرا عنه او حالا او يكون في المعنى ثابتا لمسبب ذلك الشئ
الثاني ان يكون ذلك المسبب مفضلا على نفسه باعتبارين بان يكون مفضلا
اي ثابتا له زيادة الفضل باعتبار ما جرى عليه اسم التفضيل ومفضلا عليه
باعتبار غيره لما قيل من ان تفضيل الشئ على نفسه انما يكون باعتبار امرين
لكل به تعلق بان يكونا حالين له او ظرفين او نحوهما نحو زيد قائما احسن منه قاعدا
وزيد في المسجد خير منه في المنزل وزيد في النهار خير منه في الليل ومثله قوله
صلى الله عليه وسلم ما العمل في ايام افضل منها في هذه الايام يعني ايام العشر واراد
بقوله منها من الاعمال كما ذكره ابن الملك في شرح المشارق فلا يرد ان يقال
كيف يكون من تفضيل الشئ على نفسه باعتبارين ولا يصح عود ضمير منها الى العمل
لكونه مذكرا الثالث ان يكون اسم التفضيل منفيا ولا يعني بكونه منفيا ان
يكون اداة النفي داخلة عليه بل ان يكون منفيا في سياق النفي بسبب دخول
اداته على الكلام المعتبر به ويوجد النفي عليه كما هو العادة من توجه النفي الى
القيد عند دخول اداته على الكلام المعتبر به ويوجه النفي اليه كما هو العادة